حاشية الشيخ ياسين على شرح أم البراهين للشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (ت: ١٠٦١هـ) من قوله: "والصلاح والأصلح" إلى قوله: "أخصر المسالك وأظهرها"

–دراسة وتحقيق –

Sheikh Yassin's footnote to the explanation of Umm al-Barahin by Sheikh Yassin bin Zain al-Din al-Alimi (d. ١٠٦١ AH), from his saying: "And the righteous and the most righteous" to his saying: The most concise and clear paths""

-Study and investigation–

الباحث: عمر عبد العزيز سلطان المعماري
Omar Abd Alazez Sultan Almamary

omar.٢٢isp٣٣@student.uomo**sul.edu.iq**

مخلص البحث:

يتناول هذا البحث تحقيق ودراسة جزء من مخطوط في موضوعين من مواضيع العقيدة الإسلامية المهمة، وهما: الصلاح والأصلح، وبرهان وجود الله تعالى، أما الصلاح والأصلح فهو من ابتداع المعتزلة الذين أوجبوا على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح، تناول هذا البحث الرد عليهم، وبيان فساد رأيهم، وانتصر فيه لرأي أهل السنة والجماعة بعدم وجوبهما على الله، وأما برهان وجود الله تعالى، فهو من أهم موضوعات علم العقيدة – إن لم يكن أهمها– ذكر المصنف الأصول التي ينبني عليها برهان حدوث العالم، وأخصر طريق للدلالة على حدوث العالم.

الكلمات المفتاحية:الصلاح والأصلح, برهان وجود الله تعالى.

Research Summary:

This research deals with the investigation and study of part of a manuscript on two important topics of the Islamic faith, namely: righteousness and the most righteous, and proof of the existence of Allah Almighty. As for righteousness and the most righteous, it is an innovation of the Mu'tazilites who made it obligatory upon God to do what is righteous and most righteous. This research deals with responding to them and explaining the corruption of their opinion. In it, he supported the opinion of the Sunnis and the Aljma'ah that they are not obligatory for Allah. As for proving the existence of Allah Almighty, it is one of the most important topics of the science of belief - if not the most important - the author mentioned the principles upon which the proof of the existence of the world is based, and the shortest way to indicate On the world happening..

حاشية الشيخ ياسين على شرح أم البراهين للشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (ت: ١٠٦١هـ) من قوله: "والصلاح والأصلح" إلى قوله: "أخصر المسالك وأظهرها"

-دراسة وتحقيق -

الباحث: عمر عبد العزيز سلطان المعماري

المقدمة:

الحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، باسط الأرض ورافع السماء، فتح على عباده من العلم بما شاء، وهو يؤتِ الحكمة من يشاء، رفع درجات من يخشاه من عباده العلماء، وأفضل صلاة وأتم سلام على خاتم الأنبياء، وسيد الأولياء، وعلى آله الأتقياء، وصحابته الأصفياء، وتابعيهم بإحسان ما أظلم ليل وأشرق ضياء.

وبعد:

فإن العلم هو وقود العمل, ومركب النجاة في اختبار الحياة الدنيا الموصل إلى سعادة الآخرة لا يسير إلا على العلم والعمل به, ولا شك أن ربان هذه العلم هو العلم الشرعي, ومنه علم العقيدة الذي هو أساس العلوم الشرعية, فبه يدخل الكافر الإسلام ويخرج, وأول ما يُسأل عنه العبد في قبره, لذا جعل الله أول واجب على المكلف العلم به أو النظر الموصل إلى العلم به, وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة الكرام كلمة التوحيد التي هي رأس علم العقيدة, فاعتنى بهذا العلم علمائنا سلفًا وخلفًا, ففصلوه وبينوه ودللوا عليه, وحموه بالبراهين من شبه المبطلين وشكوك الملحدين, فصار هذا العلم حصنًا منيعًا, جمع بين النصوص الصحيحة والعقول الراجحة, ولكن كثيرًا من موروثنا العلمي بقي في مخطوطاته حبيس الرفوف, يصعب على طالب العلم الظفر به وقراءته بإخراج معاصر واعتناء يليق بهذا العلم, فيسر الله تعالى لنا شرف أن نخدم هذا العلم ما وسعنا, وأن يكون نصيبنا من خدمة موروث العلماء, مخطوط للشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (المتوفى: ١٠٦١هـ), وهي حاشية على شرح العقيدة الصغرى, الشهيرة بأم البراهين, للإمام أبي عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي (المتوفى: ٨٩٥هـ), وكان من بين أسباب اختيار المخطوط:

أولًا: لما للإمامين وكتبهما مكانة علمية كبيرة عند أهل هذا العلم.

ثانيًا: التشرف في خدمة نتاج سلف علمائنا.

ثالثًا: نفع طلبة العلم بإخراج هذه الحاشية, لما رأينا من كثرة النقل عنها في بطون الكتب.

رابعًا: الرغبة في التخصص بمجال علم تحقيق التراث العلمي, وبالأخص علم العقيدة.

منهجية البحث:

١.ضبط النص بما يتوافق مع القواعد الإملائية المعاصرة, مع وضع علامات الترقيم.

٢.تمييز المتن والشرح عن الحاشية المحققة وذلك بوضع المتن والشرح بخط غامق.

٣.اختيار النسخة (أ) وجعلها المعتمدة في النص, والرمز إلى النسخ الأخرى بـ(ب) و(ج) و(د).

٤. عند الزيادة على النسخة (أ) من باقي النسخ, يتم وضعها بين قوسين معقوفين [] مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٥.الإشارة إلى السقط في غير النسخة (أ) عن طرق وضع السقط بين قوسين هلالين ( ), مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٦.الرمز إلى النسخ الثلاث عند الاختلاف مع نسخة واحدة بـ(بقية النسخ).

٧.كتابة الآيات بخط المصحف, مع وضعها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾, مع عزو الآية إلى السورة التي وردت فيها ورقم الآية في الهامش.

٨.المقابلة بين النسخ, واختيار الكلمة الأنسب والأوفق للسياق ووضعها في المتن, مع الإشارة إلى الاختلاف بالهامش.

٩.ضبط بعض الكلمات بالتشكيل, التي ربما يحصل فيها لبس.

١٠. التعريف بجميع الأعلام والكتب الذين ذكرهم المصنف, بترجمة مختصرة, عند ذكرهم أول مرة, وعند ذكرهم فيما بعد انظر فهرس الأعلام والكتب.

١١. إحالة النصوص المنقولة إلى مصادرها وعزوها إلى قائلها ما أمكن ذلك.

١٢. ذكر بطاقة الكتاب عند ورودها أول مرة, والاكتفاء, بالاسم المختصر للكتاب والمؤلف عند وروده مرة أخرى.

١٣. وضع حرف (ص) قبل رقم الصفحة, إذا كان الكتاب من جزء واحد, وإذا كان أكثر من جزء نكتب رقم الجزء ثم خط مائل (/) ثم رقم الصفحة.

تعريف موجز بصاحب المتن والشرح:

الإمام أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني (٨٣٢ – ٨٩٥ هـ), الشريف الحسني من جهة جدته أم أبيه[١].

السنوسي نسبة لقبيلة في المغرب والتلمساني نسبة إلى مدينة تلمسان[٢].

له تصانيف كثيرة منها: شرح صحيح البخاري لم يكمله، وشرح مقدمات الجبر, والمقابلة لابن الياسمين وشرح جمل الخونجي ، وتفسير سورة ص وما بعدها من السور, وعقيدة أهل التوحيد، وأم

---

(١) ينظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي, أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (المتوفى: ٩٣٨هـ), تحقيق: عبد الله العمراني, ط١, دار الغرب الإسلامي, (بيروت – ١٤٠٣), ص٤٣٦؛ وينظر: الأعلام, خير الدين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ), ط١٥, (دار العلم للملايين – ٢٠٠٢م), ١٥٤/٧.

(٢) نيل الابتهاج بتطريز الديباج, أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر التكروري التنبكتي السوداني (المتوفى: ١٠٣٦هـ), تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة, ط٢, دار الكاتب، (طرابلس – ٢٠٠٠ م), ص٥٦٣.

البراهين، وشرح كلمتي الشهادة، ومختصر في علم المنطق, ومكمل إكمال الإكمال، وشرح الأجرومية، ومجربات في الطب, وشرح لامية الجزائري، والعقيدة الوسطى, والمقدمات، وشرح صغرى الصغرى، ونصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصغير[١].

من شيوخه: أخذ القراءات السبع عن الفقيه المقرىء أبي الحجاج يوسف ابن الشيخ الصالح أبي العباس أحمد الشريف الحسني, وأخذ رواية الحديث عن أبي زيد عبد الرحمن بن محمّد الثعالبي, وأخذ التصوف عن الإمام الولي الصالح أبي إسحق إبراهيم بن محمّد بن علي التازي أخذ عنه الخرقة والذكر والمصافحة والسبحة, أخذ أيضًا عن أبي عبد الله بن مرزوق وأبي الحسن القلصادي والفقيه الفروعي أبي عبد الله الجلاب, وأخذ علم الحساب والفرائض عن الفقيه المبرز فيهما أبي عبد الله بن تومرت, وغيرهم[٢].

تعريف موجز بصاحب الحاشية:

الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمّد بن الشيخ عُليم الحمصي الشهير بالعُلَيمي (المتوفى: ١٠٦١هـ) شافعي المذهب, ولد بحمص, ولم تذكر المصادر تاريخ ولادته, ونشأ واشتهر وتوفي بمصر[٣].

من شيوخه: الشيخ منصور السطوحي, والشيخ شهاب الدين أحمد الغنيمي لازمه فى العلوم العقلية، وأخذ الفقه عن الشمس الشوبري[٤].

له عدة مصنفات منها: حاشية على ألفية ابن مالك, وحاشية على متن القطر وشرحه للفكهاني, وحاشية على شرح التلخيص المختصر للتفتازاني, وحاشية على فتح الرحمن شرح لقطة العجلان, وحاشية على شرح الاستعارت, وحاشية على التصريح شرح التوضيح[٥].

---

(١) ينظر: الأعلام, الزركلي, ١٥٤/٧.

(٢) ثبت أبي جعفر البلوي, أبو جعفر البلوي, ص٤٣٨ -٤٣٩.

(٣) ينظر: الأعلام, الزركلي, ١٣٠/٨؛ وينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمّد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمّد المحبي الحموي (المتوفى: ١١١١هـ)، ط١, دار صادر، (بيروت -١٩٩٠م)، ٤٩٢/٤.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر, المحبي الحموي، ٤٩٢/٤.

(٥) ينظر: الأعلام, الزركلي, ١٣٠/٨.

نماذج من نسخ المخطوط للجزء المحقق

اللوحة الأولى من المخطوط نسخة (أ)

اللوحة الأخيرة من المخطوط نسخة (أ)

اللوحة الأولى من المخطوط نسخة (ب)

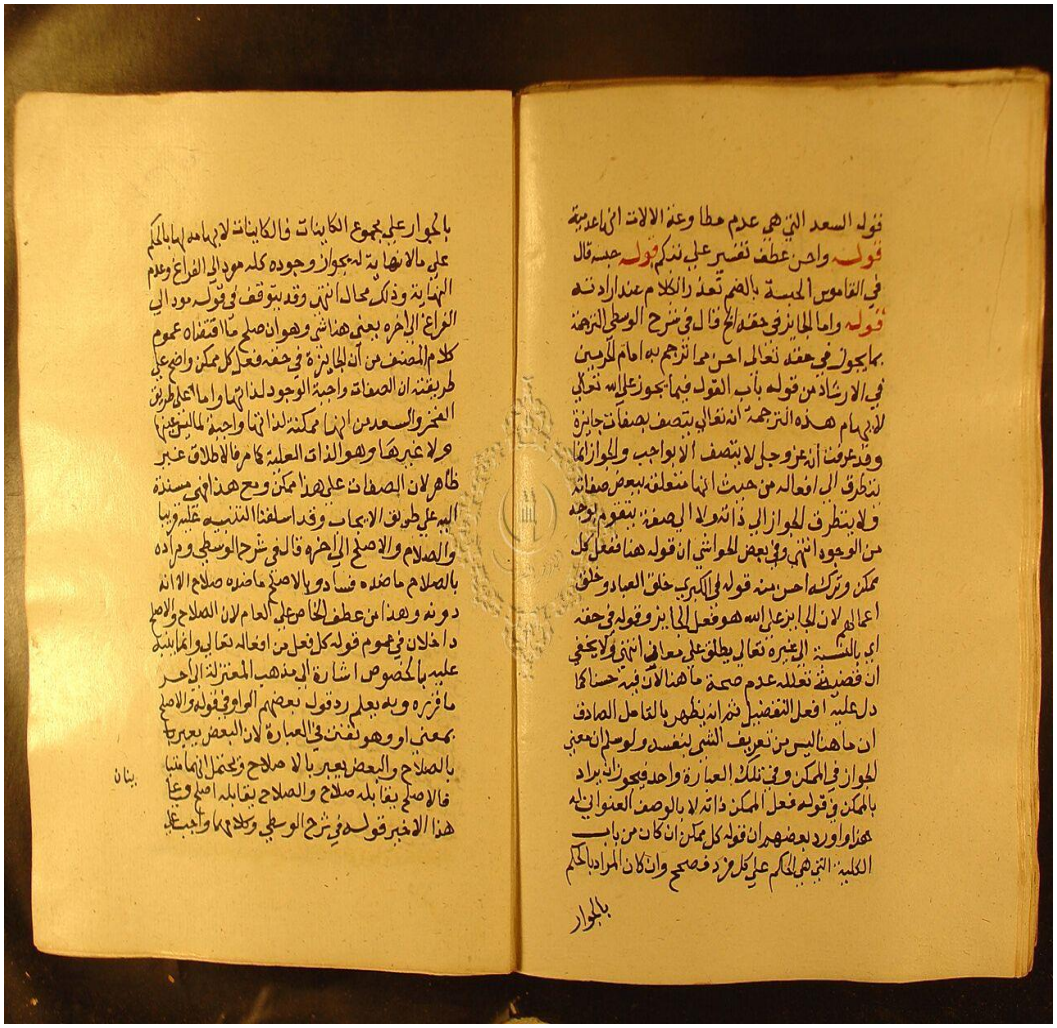

قوله السعد التي هي عدم مطاوعة الالات اي اعدمية
قوله واحسن عطف تفسير على تتكم قوله حسنه قال
في القاموس الحسنة بالضم تعد الكلام عند اراد ته
قوله واما الجايز في حقه الخ قال في شرح الوسطى الترجمة
بما يجوز في حقه تعالى احسن مما ترجم به امام الحرمين
في الارشاد من قوله باب القول فيما يجوز على الله تعالى
لان مرام هذه الترجمة انه تعالى يتصف بصفات جايزة
وقد عرفت ان عز وجل لا يتصف الا بواجب والجواز انما
يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة ببعض صفاته
ولا يتطرق الجواز الى ذاته ولا الى صفة يقوم بوجود
من الوجوه انتهى وفي بعض الحواشي ان قوله هنا فعل كل
ممكن وتركه احسن منه قوله لان الكبر يرى خلق العباد وخلق
اعمالهم لان الجايز عند الله هو فعل الجايز وقوله في حقه
اي بالنسبة الى غيره تعالى يطلق على معان انتهى ولا يخفى
ان قضية تعلله عدم صحة ما هنا لان فيه حسنا كما
دل عليه افعل التفضيل فتراه يظهر بالتامل الصادق
ان ما هنا ليس من تعريف الشيء بنفسه ولو سلم ان معنى
الجواز في الممكن وفي تلك العبارة واحد فيجوز ان يراد
بالممكن في قوله فعل الممكن ذاته لا بالوصف العنواني له
هذا واورد بعضهم ان قوله كل ممكن ان كان من باب
الكلية التي هي الحكم على كل فرد فصحيح وان كان المراد بالحكم

بالجواز

بالجواز على مجموع الكليات في الكليات لا يلزم الحكم
على ما لا نهاية له بالجواز وجوده كله مودى الى الفراغ وعدم
النهاية وذلك محال انتهى وقد يتوقف في قوله مودى
الفراغ الى اخره بعض هامش وهو ان صلح ما اقتضاه عموم
كلام المصنف من ان الجايز في حقه فعل كل ممكن واضح على
طريقته ان الصفات واجبة الوجود لذاتها واما على طريق
المحقق السعد من انها ممكنة لذاتها واجبة لما لها من غيرها
ولا غيرها وهو الذات العلية كما مر فالاطلاق غير
ظاهر لان الصفات على هذا ممكن ومع هذا هي مسندة
اليه على طريق الايجاب وقد اسلفنا التنبيه عليه وبنا
والصلاة والاصلح الى اخره قال في شرح الوسطى ومراده
بالصلاح ما ضده فساد وبالاصلح ما ضده صلاح الا انه
دونه وهذا من عطف الخاص على العام لان الصلاح والاصلح
داخلان في عموم قوله كل فعل من افعاله تعالى وانما نبه
عليه بالخصوص اشارة الى مذهب المعتزلة الاخر
ما قرره وبه يعلم رد قول بعضهم الواو في قوله والاصلح
بمعنى او وهو لغو في العبارة لان البعض يعبر
بالصلاح والبعض يعبر بالاصلاح ويحمل انهما مبنيا
فالاصلح يقابله صلاح والصلاح يقابله اصلح وعلى
هذا الاخير قوله في شرح الوسطى وكلاهما واجب على

اللوحة الأخيرة من المخطوط نسخة (ب)

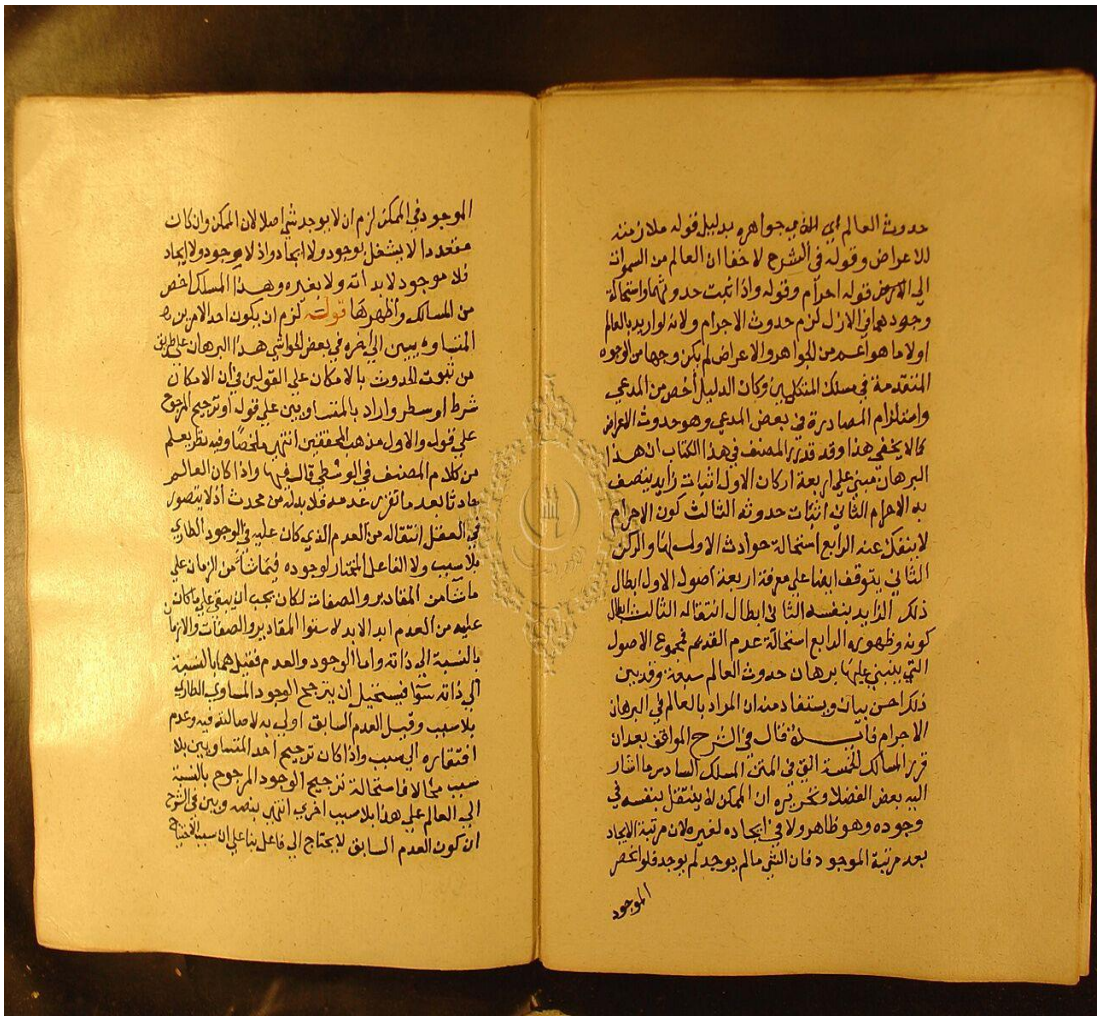

النص المحقق:

قوله: والصلاح والأصلح إلخ... قال في شرح الوسطى[١]: ومراده بالصلاح ما ضده فساد، وبالأصلح ما ضده صلاح إلا أنه دونه، وهذا من عطف الخاص على العام، لأن الصلاح والأصلح داخلان في عموم قوله: كل فعل من افعاله تعالى، وإنما نبه[٢] عليه بالخصوص إشارة إلى مذهب المعتزلة[٣] [٤], إلى آخر ما قرره.

وبه يعلم رد قول بعضهم الواو في قوله: **والأصلح**؛ بمعنى أو، وهو تفنن في العبارة، لأن البعض يعبر بالصلاح, والبعض يعبر بالأصلح، ويحتمل أنهما متباينان فالأصلح يقابله صلاح، والصلاح يقابله أصلح[٥]، على هذا الأخير قوله في شرح الوسطى[٦], وكلاهما واجب على زعم المعتزلة، ولو ولو كان يجب عليه الصلاح والأصلح لما كان فاعلًا مختارًا، وهو باطل[٧]. انتهى بلفظه.

---

(١) شرح العقيدة الوسطى للإمام أبي عبد الله محمّد بن يوسف السنوسي (المتوفى: ٨٩٥هـ), وهو مؤلف من أشهر وأهم كتب أصول الدين عند أهل السنة, على مذهب الأشاعرة في العقيدة, متوسط الحجم أكبر من شرح أم البراهين, وأخصر من شرح العقيدة الكبرى.

(٢) في النسختين ب, د: ينبه.

(٣) شرح العقيدة الوسطى, أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي (المتوفى: ٨٩٥هـ), تحقيق: أنس محمد عدنان الشرفاوي, ط١, دار التقوى, (دمشق – ٢٠١٩م), ص٤١١.

(٤) المعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل في فهم العقيدة الإسلامية, ويرجع سبب التسمية إلى اعتزال أول زعيم لهم وهو واصل ابن عطاء إلى حلقة الحسن البصري، فسموا معتزلة على سبيل الذم من قبل المخالفين لهم، على أن هذا التعليل لتسميتهم ليس أمرا متفقا عليه, وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد, وهي على ما فيها من مخالفات لأهل السنة, فقد دافعت عن الإسلام وتصدت لشبه الفلاسفة وأعداء الدين, وخصوصا أول ظهورها, وقد أخذت المعتزلة مبادئ كثيرة عن الجهمية، فقد أخذت القول بنفي رؤية الله تعالى ونفي الصفات والقول بخلق القرآن. ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة, الندوة العالمية للشباب الإسلامي, ط٤, دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع, (الرياض – ٢٠٠٩م), ٦٤/١؛ وينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها, غالب بن علي عواجي, ط٤, المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر، (جدة – ٢٠٠١م), ١١٦٦/٣.

(٥) في النسخة د: فساد.

(٦) أي؛ ما نقله آنفًا, ويقصد أن المراد بالضد: المقابل, في قوله: "ضده فساد" و "ضده صلاح".

(٧) لم أقف عليه بنصه في شرح العقيدة الوسطى ولا غيره من كتب الإمام السنوسي, لكن قال الإمام الباجوري: والحاصل أنهم قالوا بوجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى. وقال أيضًا: لو وجب عليه فعل أو ترك لما كان مختارًا.

قوله: لا يجب من ذلك شيء على الله، أي؛ لذاته, فلا ينافي وجوبه لوعده تعالى الذي لا يختلف كما مر في بحث الحكم العقلي في الكلام على الجائز، وقد رأيت بخط الشيخ منصور الطبلاوي[١] بهامش نسخته[٢] ما نصه، وهنا فائدة؛ وهي أن شيخ شيوخنا السيد عيسى الصفوي[٣] قدس [الله][٤] سره قال: الحق الذي عليه المحققون, ولا (و/١) اعتبار[٥] لمن خالف فيه, أنه ليس مراد الأشعري[٦]

تحفة المريد على جوهرة التوحيد, إبراهيم بن محمّد بن أحمد الباجوري (المتوفى: ١٢٧٧هـ), تحقيق: أحمد محمّد الخطيب, ط١, دار تحقيق الكتاب, (لبنان – ٢٠١٨م), ص٢٤٥ – ٢٤٦.

(١) منصور الطبلاوي (المتوفى: ١٠١٤ هـ)، سبط ناصر الدين محمد بن سالم, فقيه شافعي مصري، غزير العلم بالعربية والبلاغة, أصله من إحدى قرى المنوفية، من كتبه: منظومة في البلاغة، وشرحها, وشرح على تصريف العزي للتفتازاني، ونظم عقيدة السلفي, والعقود الجوهرية في حل الأزهرية، وحسن ألوفا بزيارة المصطفى, ومنهج التيسير إلى علم التفسير, وحاشية على شرح المنهاج. ينظر: الأعلام, الزركلي, ٣٠٠/٧.

(٢) في بقية النسخ: نسخة, والصواب ما أثبتناه من النسخة ج.

(٣) قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمّد بن عبيد الله الحسيني الإيجي، الشهير بالصفوي (٩٠٠ – ٩٥٣هـ), فاضل، متصوف، من الشافعية, قال ابن العماد: كان من أعاجيب الزمان, من كتبه: مختصر النهاية لابن الأثير ، وشرح الغرة، وتفسير جزء من سورة عم، ورسالة في الحمدلة ، وشرح الكافية لابن الحاجب. ينظر: الأعلام, الزركلي, ١٠٨/٥.

(٤) هذه الزيادة من النسختين ب, ج.

(٥) في النسخة ب: والاعتبار, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٦) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبى بشر واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أبى موسى الأشعري (٢٦٠ – ٣٢٤ هـ), شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى, الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري, شيخ طريقة أهل السنة والجماعة, وإمام المتكلمين, وناصر سنة سيد المرسلين, والذاب عن الدين, والساعي في حفظ عقائد المسلمين, أخذ أولا عن أبي علي الجبائي وتبعه في الاعتزال, يقال: أقام على الاعتزال أربعين سنة حتى صار للمعتزلة إماما فلما أراده الله لنصر دينه وشرح صدره لاتباع الحق غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوما ثم خرج إلى الجامع وصعد المنبر وكان مما قال: انخلعت من جميع ما كنت أعتقده كما انخلعت من ثوبي هذا, وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به ودفع الكتب التي ألفها على مذاهب أهل السنة إلى الناس, قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها: مقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة, واستحسان الخوض في الكلام, واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى, تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ), تحقيق: محمود محمّد الطناحي, وعبد الفتاح محمّد الحلو, ط٢, هجر للطباعة والنشر والتوزيع (الجيزة – ١٤١٣ هـ), ٣/ ٣٤٧– ٣٤٨؛ والأعلام, الزركلي, ٢٦٣/٤.

بقوله: أنه لا يجب على الله شيء, نفي الوجوب مطلقًا، بل المراد[١] أنه باعتبار ذاته لا يجب عليه شيء، لكن قد يجب عليه باعتبار صفاته كما لو اقتضت حكمته شيئًا فلا بد منه بمقتضى الحكمة، وإن لم يجب باعتبار ذاته، وكما لو عَلم في الأزل[٢] وجود شيء فلا بد من وجوده، وإلا لزم الجهل، وإن لم يكن وجوده واجبًا باعتبار ذاته، قال: ولا محذور في ذلك، وعليه يحمل ما يقع للمفسرين[٣]. انتهى.

وما ذكره الصفوي مأخوذ من قول السعد[٤]: الإرسال[٥] واجب, لا بمعنى الوجوب على الله تعالى، بل بمعنى أن الحكمة اقتضته لما فيه من الحِكم والمصالح، وليس بممتنع كما زعمت السُّمَنيّة[٦] والبراهمة[٧]، ولا بممكن يستوي طرفاه[٨] كما ذهب إليه بعض المتكلمين[٩].

---

(١) في النسخة ب: الوجوب, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٢) في النسخة ب: الأول, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (٧١٢ – ٧٩١ هـ), الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، وانتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق, من مصنفاته: شرح العضد، وشرح التلخيص، والتلويح على التنقيح، وشرح العقائد ، وشرح الشمسية، وشرح تصريف العزّي، والإرشاد. ينظر: طبقات المفسرين, شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ), ط١, دار الكتب العلمية, (بيروت – ١٩٨٣م), ٣١٩/٢.

(٥) في النسخة د: الإرشاد, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٦) السمنية فرقة من فرق الضلال في الهند, كانت قبل دولة الاسلام قالوا بقدم العالم وقالوا أيضًا بإبطال النظر والاستدلال وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة وأجازوا ان ينقل روح الانسان الى كلب وروح الكلب الى انسان. ينظر: الفَرق بين الفِرق وبيان الفِرقة الناجية, أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمّد البغدادي الأسفراييني (المتوفى: ٤٢٩هـ), ط٢, دار الآفاق الجديدة, (بيروت – ١٩٧٧م)، ص٢٥٣.

(٧) البراهمة فرقة من فرق الضلال في الهند, سموا براهمة لإقرارهم بالله تعالى وتكذيبهم بالوسائط وهم الرسل إلا إبراهيم –عليه السلام– فإنهم يقولون برسالته فسموا بذلك براهمة, وهم أعلى طبقات الفكر الهندوسي. ينظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان, أبو الفضل عباس بن منصور التريمي (المتوفى: ٦٨٣هـ), تحقيق: بسام علي سلامة, ط٢, مكتبة المنار (الزرقاء – ١٩٩٦م), ص٨٧؛ وينظر: أديان الهند الكبرى, أحمد شلبي, ط١١, مكتبة النهضة المصرية, (القاهرة – ٢٠٠٠م), ص٥٢.

(٨) في النسخة ج: طرفا.

(٩) شرح العقائد النسفية, سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢هـ), تحقيق: أنس محمّد محمّد عدنان, ط١, دار التقوى, (دمشق –٢٠٢٠م), ص٢٩٠.

قوله: كما يقوله[١] المعتزلة، أما البغداديون[٢] منهم (فأجأبوا ما هو الأصلح في الدين والدنيا، وأما وأما البصريون[٣])[٤] فأجأبوا ما هو الأصلح[٥] في الدين فقط[٦]، قال الدواني[٧]: ولا يخفى أن مرادهم الأصلح بالنسبة إلى الشخص, لا بالنسبة إلى الكل من حيث الكل, كما ذهب إليه الفلاسفة في نظام العالم، ولذلك سأل[٨] الأشعري أستاذه أبا علي[٩] عن ثلاثة إخوة، عاش أحدهم في

---

(١) في النسخة ب: يقول.

(٢) وهم معتزلة بغداد, أخذوا الاعتزال عن المعتزلة البصريين, مؤسسهم وشيخهم بشر بن المعتمر (المتوفى: ٢١٠هـ), ومن أعلام معتزلة بغداد: ثمامة بن الأشرس (المتوفى: ٢١٣ هـ), وأبو الحسين الخياط (المتوفى: ٢٩٠ هـ), وأبو القاسم البلخي الكعبي (المتوفى: ٢١٩ هـ).. ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع, أبو الحسين محمّد بن أحمد بن عبد الرحمن المَلَطي الشافعي (ت ٣٧٧ هـ), ط١, المكتبة الأزهرية للتراث, (القاهرة – ١٩٦٨م), ص٣٨–٤٠.

(٣) وهم معتزلة البصرة, وبها أول ظهور الاعتزال لأن أبا حذيفة واصل بن عطاء (المتوفى: ١٣١هـ) جاء به من المدينة, ومن أعلام معتزلة البصرة: أبو الهذيل العلاف (المتوفى: ٢٣٥ هـ), وإبراهيم النظام (المتوفى: ٢٣١ هـ), وأبو علي الجبائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ) وغيرهم. ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع, الملطي, ص٣٨–٤٠.

(٤) سقط من النسخة ب.

(٥) في النسخة ج: ذلك.

(٦) هذا نص كلام المصنف في شرح العقيدة الوسطى, وكلام الدواني في شرح العضدية. شرح العقيدة الوسطى, السنوسي, ص٤١١؛ شرح العقائد العضدية, جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (المتوفى: ٩١٨هـ)، (دون معلومات نشرية), ص١٠٠.

(٧) جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣٠ – ٩١٨ هـ)، قاض، باحث، يعد من الفلاسفة, من كتبه: أنموذج العلوم, وتعريف العلم , وحاشية على شرح القوشجي لتجريد الكلام, وأفعال العباد، وحاشية على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي, وشرح العقائد العضدية, والأربعون السلطانية، وحاشية على مباحث الأمور العامة, وشرح تهذيب المنطق, والأسئلة الشريفة القرآنية. ينظر: الأعلام ،الزركلي، ٣٢/٦.

(٨) في النسخة أ: ساءل, وما أثبتناه من بقية النسخ.

(٩) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (٢٣٥ – ٣٠٣ هـ), شيخ المعتزلة، وكان – على بدعته – متوسعًا في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام، وسهله، ويسر ما صعب منه, بعد موته خلفه ابنه؛ العلامة أبو هاشم الجبائي, وأخذ عنه فن الكلام أيضا: أبو الحسن الأشعري، ثم خالفه، ونابذه، وتسنن, له من الكتب: تفسير القرآن, لم يصلنا شيء منه, ومتشابه القرآن. ينظر: سير أعلام النبلاء, شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ), دار الحديث (القاهرة – ٢٠٠٦م)، ١٨٣/١٤؛ وينظر: الأعلام، الزركلي، ٢٥٦/٣.

الطاعة، وأحدهم في الكفر والمعصية، (ظ/١) والآخر مات صغيرًا، فقال: يثاب الأول، ويعاقب الثاني، ولا يثاب الثالث ولا يعاقب، فقال الأشعري: إن قال الثالث: يا رب هلّا عمرتني فأصلح فأدخل الجنة كما دخلها[١] أخي المؤمن؟ فأجابه الجبائي: بأن الرب يقول: كنت أعلم أنك لو عشت لفسقت فدخلت النار, قال الأشعري: فإن قال الثاني: يا رب لِمَ لَمْ تمتني صغيرًا, حتى لا أعصي فلا أدخل النار كما أمت الثالث؟ فبهت الجبائي[٢]. انتهى.

وبه[٣] يندفع قول العصام[٤] [٥] في حواشي شرح العقائد[٦]: للجبائي أن يقول: الأصلح واجب على الله إذا لم يوجب تركه[٧] حفظ أصلح آخر فوقه بالنسبة إلى شخص آخر، فلعل إماتة الأخ[٨] الكافر كانت موجبة لكفر أبويه وأخيه لكمال الجزع على موته، فكان الأصلح لهم حياته، فلما حفظ هذا الأصلح وجب فوت الأصلح له، ولعله كان في نسله صُلحاء كان الأصلح لهم إيجادهم، فلرعاية

---

(١) في النسخة د: دخل.

(٢) شرح العقائد العضدية, الدواني, ص١٠٠ -١٠١.

(٣) أي؛ بعدم إماتة الكافر وهو صغير, قال ابن التلمساني: وقد ألزمهم الأصحاب فيمن أماته الله صغيرًا, وفيه حرمانه ما يترتب على التكليف من الثواب الجزيل, فإن قالوا: علم الله من أنه لو بلغ وكلفه لما آمن.
قلنا: فيلزمكم أن يميت الله سائر الكفار دون البلوغ لعلمه أنهم لا يؤمنون فهو أصلح لهم من إبقائهم وتخليدهم في النار. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين, محمّد بن محمّد الحسيني الزبيدي, الشهير بمرتضى (المتوفى: ١٢٠٥هـ), ط٣, دار الكتب العلمية, (بيروت ٢٠٠٥م), ٢٩٦/٢.

(٤) في النسخة ج: عصام.

(٥) عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني الخراساني الحنفي (٨٧٣ – ٩٤٥ هـ)، عالم في اللغة والكلام والمنطق, والمنطق, من كتبه: حاشية على شرح العقائد النسفية, والأطول, ميزان الأدب, وحاشية على تفسير البيضاوي ، وشرح رسالة الوضع للإيجي، وشروح وحواش في المنطق, والتوحيد, والنحو. ينظر: الأعلام, الزركلي, ٦٦/١.

(٦) شرح العقائد النسفية, وهو كتاب في علم العقيدة للإمام سعد الدين مسعود التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢هـ), والمتن والمتن للإمام أبو حفص عمر بن محمّد النسفي الماتريدي (المتوفى: ٥٣٧هـ), ويعد من أهم متون العقيدة الماتريدية, وهذا الشرح من أهم الشروح عليه, وقد لقي المتن والشرح اعتناء من العلماء فكتبوا على المتن الشروح, وعلى الشرح الحواشي, ومن الشروح: شرح شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ), وشرح الشيخ عبد الملك السعدي, ومن أهم الحواشي على شرح العقائد للتفتازاني: حاشية العصام, للعلامة عصام الدين إبراهيم الإسفراييني (المتوفى: ٩٤٥هـ),حاشية رمضان أفندي للعلامة رمضان بن محمّد الحنفي (المتوفى: ٩٧٩هـ), وحاشية الكستلي للعلامة مصلح الدين مصطفى القسطلاني (الممتوفى: ٩٠١هـ), وحاشية الخيالي, للعلامة أحمد بن موسى (المتوفى: ٨٦١هـ).

(٧) في بقية النسخ: تركه, وما أثبتناه من النسخة ج.

(٨) في النسخة أ: الآخر, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

الأصلح لكثيرين فات[١] الأصلح له[٢]. انتهى.

وهو مبني على أن المراد الأصلح المطلق، لا بالنسبة إلى الشخص.

قوله: وذلك باطل بالمشاهدة، أورد أن التكليف معنى من المعاني، وهو لا يشاهد.

وأجيب: بأن الحكم على التكليف وعدم وقوع المحنة[٣] بالبطلان بالمشاهدة من باب (و/٢) الكل[٤] الكل[٤] لا الكلية[٥], والمجموع مشاهد باعتبار مشاهدة بعضه؛ وهو وقوع المحنة, وفيه أن المركب من المشاهِد وغير المشاهد غير مشاهد.

---

(١) في بقية النسخ: كان, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه لاقتضاء السياق.

(٢) ينظر: حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية, عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني (المتوفى: ٩٤٥هـ)، (طبعة حجرية دون معلومات نشرية), ص٢٢.

(٣) في النسخة ب: المحبة, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٤) في النسختين أ, ب:الكلية, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٥) الفرق بين الكلي والكل والكلية:

أما الكلي: فهو القدر المشترك بين جميع الأفراد لمفهوم المشترك في المشركين، ومفهوم الحيوان في أنواعه، كذلك جميع الأجناس والأنواع.

وأما الكل: فهو المجموع الذي لا يبقى بعده فرد، ويكون الحكم فيه على المجموع من حيث هو مجموع، لا على الأفراد.

والكلية: يكون الحكم فيها على كل فرد فرد، بحيث لا يبقى فرد.

فإذا قلنا: " كل رجل يشبعه رغيفان " صدق ذلك باعتبار الكلية لا باعتبار الكل، أي: كل رجل على حالة يشبعه رغيفان غالبا، ولا يصدق هذا الحكم باعتبار الكل، اي: المجموع من حيث هو مجموع لا يكفيه رغيفان، ولا قناطير؛ لا، الكل والكلية يندرج فيها الأشخاص الحاضرة والماضية والمستقبلة، وجميع ما في مادة الإمكان، وإذا قلنا: كل رجل يحمل الصغرة العظيمة، صدق ذلك باعتبار الكل دون الكلية، لأن المجموع، إذا اجتمع، شال أي صخرة عظيمة أشير إليها، واما كل واحد على حياله فيعجز عنها.

وإذا قلنا: " الحيوان جنس، والإنسان نوع " صدق ذلك باعتبار الكل الذي هو القدر المشترك دون الكل؛ لأن المجموع ليس جنسا؛ لأن من شرط الجنس أن يصح حمله على كل فرد من افراده، وكذلك الكلية لا تصدق على شخص معين؛ لأن من شرط الكلية والكلي ألا يبقى فرد إلا وقد اندرج في الحكم، وجميع الأفراد لا تصدق على الشخص المعين، فحينئذ إنما تصدق على الشخص المعين الكلي دون الكل والكلية، فتتغاير هذه الأحكام، ويصدق بعضها على شيء يظهر لك الفرق بينهما. نفائس الأصول في شرح المحصول, شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ), تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض, ط١, مكتبة نزار مصطفى الباز, (مكة - ١٩٩٥م), ١٧٣١/٤ - ١٧٣٢.

وأجيب أيضًا: بأن التكليف مشاهد في الآي القرآنية والأحاديث النبوية، وفيه أن المشاهد بحس[١] السمع ألفاظ الآي والأحاديث, وبحس[٢] البصر[٣] نقوشها، وأما التكليف الذي تضمنه فليس بمشاهد[٤]، إلا أن يراد أنه مشاهد بالواسطة، والأظهر في الجواب أن المصنف غلب المشاهد وهو المُحس[٥] على غيره، وهو التكليف، وحكم بأن الجميع مشاهد.

قوله: أما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم، لما انقضى[٦] كلامه على عد الأقسام الثلاثة: الواجبات, والمستحيلات, والجائزات, مجردًا[٧] عن الأدلة, أتبع ذلك بذكر الأدلة ارتفاعًا عن محل التقليد المختلف فيه إلى محل المعرفة: وهي الجزم المطابق للدليل المتفق على إيمان صاحبه، وكان وجه ذكرها مؤخرة[٨] تقليل الانتشار، قيل: أراد بالبرهان: الدليل الاصولي بناءً على ترادفهما، أو مجاز، أو القرينة أن البرهان المنطقي: قول مؤلف من مقدمات يقينية، فلا يكون إلا مركبًا، ولا تركيب فيما ذكره، وهذا مبني على أن الدليل الأصولي: وهو ما يمكن التوصل بصحيح (ظ/٢) النظر فيه إلى مطلوب خبري، لا يكون إلا مفردًا, وهو ظاهر كلام العضد[٩].

---

(١) في النسخة أ, ب: يحسن, وفي النسخة د: بحسب, والصواب ما أثبتناه من النسخة ج.

(٢) في النسخة ج: وبحسن, وفي النسخة د: وبحسب, والصواب ما أثبتناه من النسخة ج.

(٣) في النسخة ب: السمع, وفي النسخة د: الرسم, وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من النسختين أ, ج.

(٤) في النسخة أ: لمشاهد, وهو تحريف, , والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

(٥) في بقية النسخ: المحن, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه من النسخة ج.

(٦) في النسختين أ, ب: اقتضى, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه من النسختين ج, د.

(٧) في النسخة د: تجردًا.

(٨) في النسخة ب: مدخرة.

(٩) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي, بحاشيتي السعد والجرجاني, عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦هـ), تحقيق: محمّد حسن محمّد, ط١, دار الكتب العلمية، (بيروت –٢٠٠٤م), ١/١٢٤.

وقال السيد[١]: يجوز أن يجري على عمومه؛ فيتناول المفردات[٢]، والمقدمات (غير)[٣] المركبة، والمركبة المرتبة[٤]، وعلى هذا ساوى[٥] الدليل المنطقي: وهو الذي يلزم من العلم به العلم، العلم، أو الظن بشيء آخر، الشامل اتفاقًا للمفردات والمركبات، فالأظهر إرادته بالبرهان، والمقصود المفرد فهو عام مخصوص، أو أريد به الخصوص، لأن البرهان من اصطلاحات المناطقة لا الأصوليين، فيناسب أن يراد به الدليل المنطقي، وقيل: المراد البرهان[٦] المنطقي حقيقة، والتركيب هنا تقديري، وكأنه قال: العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فالعالم لا بد له من محدث، وأشار إلى بيان الكبرى المطوية بقوله: **فلأنه لو لم يكن [له]**[٧] **محدث إلخ...** وهو قياس اقتراني[٨] اقتراني[٨] مركب من شرطية صغرى[٩]، وهي قوله: **لو لم يكن**, إلى قوله: **بلا سبب**، وجملته[١٠] كبرى[١١]، وهي قوله: **وهو محال**، والضمير المنفصل راجع إلى لزوم أن يكون أحد الأمرين

---

(١) السيد الشريف علي بن محمّد بن علي الجرجاني (٤٧٠ - ٨١٦هـ), فيلسوف من كبار العلماء بالعربية, له نحو نحو خمسين مصنفًا، منها: التعريفات, وشرح مواقف الإيجي, ومعجم مقاليد العلوم، وتحقيق الكليات، والكبرى والصغرى في المنطق, والحواشي على المطول للتفتازاني, وشرح التذكرة للطوسي، وشرح الملخص، وحاشية على الكشاف. ينظر: الأعلام, الزركلي, ٧/٥.

(٢) في النسختين ب, ج: المفرد, وفي النسخة د: الفرد.

(٣) سقط من النسخة د, وفي النسخة ب: لغير, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٤) ينظر: حاشيتي الجرجاني والسعد, على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي, الجرجاني, ١٣٢/١.

(٥) في النسختين ب, ج: يساوي.

(٦) في النسخة أ: الدليل, وما أثبتناه من بقية النسخ.

(٧) هذه الزيادة من بقية النسخ.

(٨) في النسخة ب: افتراقي, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٩) الشرطية الصغرى: وهي المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي. ينظر: الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق, شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي (المتوفى: ١١٨١هـ), تحقيق: حاتم بن يوسف المالكي, ط١, دار الضياء, (الكويت – ٢٠١٩م), ص٣٩٤.

(١٠) في النسخة ج. وجملية, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(١١) الشرطية الكبرى: وهي المقدمة الثانية الاستثنائية. ينظر: الشرح الكبير على السلم المنورق, شهاب الدين الملوي, ص٣٩٥.

المتساويين راجحًا، ويحتمل أنه إشارة إلى قياس استثنائي، استثنى فيه نقيض الثاني[١]، فينتج نقيض نقيض المقدم والأصل، لكن لا يكون أحد الأمرين المتساويين راجحًا، فالعالم [له][٢] محدث، ويأتي (و/٣) في برهان القدم ما يوضح هذا، وهذا الاحتمال أنسب بما[٣] يأتي من البراهين، لكن في كلام بعضهم كما يأتي ما يوهم أن المصنف إنما استدل بالقياس الاستثنائي[٤] [٥] في القدم وما بعده، لا لا فيما قبله، وهو وجوده تعالى، وسيأتي كلامه.

وأشار إلى بيان الصغرى بقوله: **ودليل حدوث العالم،** (وهذا إشارة إلى قياس هكذا العالم)[٦] ملازم للحادث، وكل ما كان كذلك فهو حادث، ونبه على الصغرى بقوله: **ملازمته للأعراض الحادثة،** وعلى الكبرى بقوله: **وملازم الحادث حادث،** واستدل على ما تضمنته الصغرى من حدوث الأعراض بقوله: **ودليل حدوث الأعراض،** ولم يستدل على دعوى ملازمته للأعراض اعتبارًا بملازمة الحركة والسكون فقط، وذلك ضروري كما في الشرح، والدليل على ملازمته جميع الأعراض المقبولة أنه لو عري عن البعض لعري عن الكل، لأن قبوله للجميع نفسي لا يختلف، ولم يستدل على الكبرى؛ لأنها ضرورية كما قال في الشرح: **وبالجملة: فحدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة.**

واعلم أن في إثبات الصانع مسالك، الأول: للمتكلمين، وهو أن العالم إما جوهر، أو عرض، وقد يستدل بكل واحد منهما، إما بإمكانه، (ظ/٣) أو حدوثه، بناءً على أن الحاجة[٧] عندهم إما الحدوث الحدوث وحده، (أو الإمكان وحده)[٨]، أو الإمكان مع الحدوث شرطًا، (أو شطرًا)[٩]، فهذه وجوه أربعة، والاستدلال بحدوث الجواهر قيل إنه طريقة الخليل صلوات الرحمن عليه، حيث قال: ﴿لَآ ئي بر

---

(١) في النسختين ج, د: التالي.

(٢) هذه الزيادة من النسخة ج.

(٣) في النسخة د: مما.

(٤) في النسخة ج: الاستثناء.

(٥) القياس الاستثنائي: ما كان عين النتيجة، أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ), تحقيق: محمد إبراهيم عبادة, ط١, مكتبة الآداب, (القاهرة – ٢٠٠٤م), ص١٢٤.

(٦) سقط من النسخة ب.

(٧) في النسخة د: الدليل, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٨) سقط من النسخة ج.

(٩) سقط من النسخة د.

بز بم ﴾ [١]، وهو أن العالم حادث، وكل حادث فله محدث، وحقق الدواني في رسالة لطيفة[٢] أن طريقة استدلاله صلى الله عليه وسلم أنه لما رأى القمر فوق الأفق بعد كونه تحته[٣] علم أنه متغير، وكل متغير حادث، فعلم أنه حادث، وكل حادث يجب أن يكون له صانعًا[٤] كما تشهد به البديهة[٥] البديهة[٥] [٦]، وعلى هذا جاز أن يكون استدلاله بمجرد التغير على معنى أن يكون مستدلًا بالتغير على الصانع، لأنه عليه السلام في غاية الذكاء، فهو أسرع في الانتقال، ولا معنى لأسرعية الانتقال إلا طي بعض مبادئ المطلوب ومقدماته[٧]، والتغير كما إنه علامة للحدوث، كذلك علامة للإمكان المقارن للحدوث.

---

(١) سورة الأنعام, من الآية: ٧٦.

(٢) في النسخة د: الطبقة, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٣) في النسخة ج: تحت.

(٤) في النسخة د: صانع.

(٥) في بقية النسخ: البديهية.

(٦) وقفت على رسالتين بعنوان إثبات واجب الوجود للدواني, ولم أقف على هذا النص.
قال الإمام الرازي: إبراهيم عليه السلام استدل بأفول الكوكب على أنه لا يجوز أن يكون ربًا له وخالقًا له, أن الطلوع والغروب يشتركان في الدلالة على الحدوث إلا أن الدليل الذي يحتج به الأنبياء في معرض دعوة الخلق كلهم إلى الله لا بد وأن يكون ظاهرًا جليًا بحيث يشترك في فهمه الذكي والغبي والعاقل, ودلالة الحركة على الحدوث وإن كانت يقينية إلا أنها دقيقة لا يعرفها إلا الأفاضل من الخلق, أما دلالة الأفول فإنها دلالة ظاهرة يعرفها كل أحد، فإن الكوكب يزول سلطانه وقت الأفول فكانت دلالة الأفول على هذا المقصود أتم, فالخواص يفهمون من الأفول الإمكان، وكل ممكن محتاج والمحتاج: لا يكون مقطوع الحاجة، فلا بد من الانتهاء إلى من يكون منزهًا عن الإمكان حتى تنقطع الحاجات بسبب وجوده, وأما الأوساط فإنهم يفهمون من الأفول مطلق الحركة، فكل متحرك محدث، وكل محدث فهو محتاج إلى القديم القادر, فلا يكون الآفل إلهًا بل الإله هو الذي احتاج إليه ذلك الآفل, وأما العوام فإنهم يفهمون من الأفول الغروب وهم يشاهدون أن كل كوكب يقرب من الأفول والغروب فإنه يزول نوره وينتقض ضوءه ويذهب سلطانه ويصير كالمعزول ومن يكون كذلك لا يصلح للإلهية. ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, فخر الدين أبو عبد الله محمّد بن عمر الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ), ط٣, دار إحياء التراث العربي, (بيروت – ٢٠١٠م), ٤٣/١٣.

(٧) في النسخة ج: ومقدماتها.

الثاني: بإمكانها؛ وهو أن العالم ممكن, لأنه مركب من الجواهر الفردة، والواجب لا تركب فيه، وكل ممكن فله علة.

الثالث: بحدوث الأعراض، لما يشاهد من انقلاباتها، فلا بد (لها)[١] من صانع حكيم.

الرابع: بإمكان الأعراض، مقيسة إلى مَحَالها، كما استدل به موسى حيث (و/٤) قال: ﴿ يه ئم ئه بم به تم ته ثم ثه ﴾ [٢]، أي أعطاه صورته الخاصة، وشكله المعين المطابق للحكمة والمنفعة المنوطة به. انتهى ملخصًا من المواقف وشرحها.

وبه تعرف أن المصنف مشى على الوجه الأول، فأراد بالعالم جواهره، وإن كان العالم في اصطلاح المتكلمين: ما سوى الله (تعالى)[٣].

قال المصنف في شرح الوسطى: ولا حاجة إلى أن يُزاد: وسوى صفات ذاته، لأن [اسم][٤] الجلالة جامع لاسم الذات العلية وصفاتها[٥], والدليل على أنه أراد هذا، قوله بعد **ودليل حدوث العالم** أي؛ الذي هو صغرى القياس المذكورة أولًا، ولا شك أن مراده بالعالم في قوله: **ودليل حدوث العالم؛** جواهره، بدليل قوله: **ملازمته للأعراض،** وقوله في الشرح: **لا خفاء أن العالم من السماوات** إلى قوله: **أجرام،** وقوله: **وإذا ثبت حدوثهما واستحال وجودهما في الأزل؛ لزم حدوث الأجرام،** ولأنه (لو)[٦] أريد بالعالم أولًا ما هو أعم من الجواهر والأعراض لم يكن وجهًا من الوجوه [الأربعة][٧] المتقدمة في مسلك[٨] المتكلمين، وكان الدليل أخص من المدّعى، (وهو حدوث الأعراض)[٩]، واستلزم المصادرة في بعض المدّعى، وهو حدوث الأعراض كما لا يخفى، هذا (ظ/٤) وقد قرر المصنف في (غير)[١٠] هذا الكتاب, أن هذا البرهان مبني على أربعة أركان[١]:

---

(١) سقط من النسخة ج.

(٢) سورة طه, من الآية: ٥٠.

(٣) ليس في النسختين ب, ج.

(٤) هذه الزيادة من النسخة ج.

(٥) شرح العقيدة الوسطى, السنوسي, ص٢٠٠.

(٦) سقط من النسخة ج.

(٧) هذه الزيادة من النسخة ج.

(٨) في النسخة ج: سلك.

(٩) سقط من بقية النسخ.

(١٠) سقط من النسخة ب.

الأول: إثبات زائد يتصف به الأجرام.

الثاني: إثبات حدوثه[٢].

الثالث: كون الأجرام لا تنفك (عنه)[٣].

الرابع: استحالة حوادث[٤] لا أول لها.

والركن الثاني يتوقف أيضًا على معرفة أربعة أصول[٥]:

الاول: إبطال [قيام][٦] ذلك الزائد بنفسه.

الثاني: إبطال انتقاله.

الثالث: إبطال كمونه[٧] وظهوره.

الرابع: استحالة عدم القديم.

---

(١) في كتاب المنهج السديد شرحه بالتفصيل, ينظر: المنهج السديد, السنوسي, ص١٤٩؛ وينظر: شرح العقيدة الوسطى, السنوسي, ص٢٠٦.

(٢) في النسخة ج: حدوث, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٣) سقط من النسخة د.

(٤) في النسخة ج: حادث.

(٥) شرح القصيدة = المنهج السديد في شرح كفاية المريد, لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (المتوفى: ٨٩٩هـ), تحقيق: مصطفى مرزوقي, دار الهدى, (عين مليلة – ١٩٩٤م), ص١٤٩؛ شرح العقيدة الوسطى, السنوسي, ص٢٠٧.

(٦) هذه الزيادة ن النسخة ج.

(٧) في النسخة ب: كون.

فمجموع الأصول التي ينبني عليها برهان حدوث العالم سبعة[١]، وقد بين ذلك أحسن بيان، ويستفاد منه أن المراد بالعالم في البرهان، الأجرام.

فائدة: قال في شرح المواقف بعد أن قرر المسالك الخمسة التي في المتن: المسلك السادس: ما أشار إليه بعض الفضلاء، وتحريره أن الممكن لا يستقل[٢] بنفسه في وجوده، وهو ظاهر، ولا في إيجاده لغيره، لأن مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود، فإن الشيء ما لم يوجَد [لم يوجِد][٣]، فلو انحصر انحصر الموجود في الممكن لزم أن لا يوجد شيء[٤] أصلًا، لأن الممكن وإن كان متعددًا لا يستقل بوجود ولا إيجاد، وإذ لا وجود ولا إيجاد فلا موجود، لا بذاته ولا بغيره، وهذا المسلك؛ أخصر المسالك (و/٥) وأظهرها[٥].

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١.إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين, محمّد بن محمّد الحسيني الزبيدي, الشهير بمرتضى (المتوفى: ١٢٠٥هـ), ط٣, دار الكتب العلمية, (بيروت ٢٠٠٥م).

٢.الأعلام, خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ), ط١٥, (دار العلم للملايين -٢٠٠٢م).

٣.أديان الهند الكبرى, أحمد شلبي, ط١١, مكتبة النهضة المصرية, (القاهرة – ٢٠٠٠م).

---

(١) الأول: إثبات زائد على الأجرام.

الثاني: إبطال قيامه بنفسه.

الثالث: إبطال انتقاله.

الرابع: إبطال كمونه وظهوره.

الخامس: إثبات استحالة عدم القديم.

السادس: إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد.

السابع: إثبات استحالة حوادث لا أول لها. المنهج السديد, السنوسي, ص١٥١؛ وشرح العقيدة الوسطى, السنوسي, ص٢١٠.

(٢) في النسخة ب: ينتقل, وفي النسخة د: يؤثر.

(٣) هذه الزيادة من بقية النسخ.

(٤) في النسخة ج: شياء, وهو تحريف, والصواب ما أثبتناه.

(٥) شرح المواقف في علم الكلام, بحاشيتي السيالكوتي والجلبي, السيد الشريف علي بن محمّد الجرجاني (المتوفى: (المتوفى: ٨١٦هـ), تحقيق: محمود عمر الدمياطي, ط١, دار الكتب العلمية, (بيروت – ١٩٩٨م), ١٤/٨.

٤.البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان, أبو الفضل عباس بن منصور التريمي (المتوفى: ٦٨٣هـ), تحقيق: بسام علي سلامة, ط٢, مكتبة المنار (الزرقاء – ١٩٩٦م).

٥.التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع, أبو الحسين محمّد بن أحمد بن عبد الرحمن المَلَطي الشافعي (ت ٣٧٧ هـ), ط١, المكتبة الأزهرية للتراث, (القاهرة – ١٩٦٨م).

٦.ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي, أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (المتوفى: ٩٣٨هـ), تحقيق: عبد الله العمراني, ط١, دار الغرب الإسلامي, (بيروت – ١٩٨٣م).

٧. حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية, عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني (المتوفى: ٩٤٥هـ)، (طبعة حجرية دون معلومات نشرية).

٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمّد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمّد المحبي الحموي (المتوفى: ١١١١هـ)، ط١, دار صادر، (بيروت –١٩٩٠م).

٩. سير أعلام النبلاء, شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ), دار الحديث (القاهرة – ٢٠٠٦م).

١٠.شرح المواقف في علم الكلام, بحاشيتي السيالكوتي والجلبي, السيد الشريف علي بن محمّد الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ), تحقيق: محمود عمر الدمياطي, ط١, دار الكتب العلمية,بيروت.

١١.شرح القصيدة = المنهج السديد في شرح كفاية المريد, لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (المتوفى: ٨٩٩هـ), تحقيق: مصطفى مرزوقي, دار الهدى, (عين مليلة – ١٩٩٤م).

١٢.شرح العقائد العضدية, جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (المتوفى: ٩١٨هـ).

١٣.شرح العقائد النسفية, سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢هـ), تحقيق: أنس محمّد عدنان, ط١, دار التقوى, (دمشق –٢٠٢٠م).

١٤.شرح العقيدة الوسطى, أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي (المتوفى: ٨٩٥هـ), تحقيق: أنس محمد عدنان الشرفاوي, ط١, دار التقوى, (دمشق – ٢٠١٩م).

١٥.شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي, بحاشيتي السعد والجرجاني, عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦هـ), تحقيق: محمّد حسن محمّد, ط١, دار الكتب العلمية،بيروت

١٦.الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق, شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي (المتوفى: ١١٨١هـ), تحقيق: حاتم بن يوسف المالكي, ط١, دار الضياء, (الكويت – ٢٠١٩م).

١٧.طبقات الشافعية الكبرى, تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ), تحقيق: محمود محمّد الطناحي, وعبد الفتاح محمّد الحلو, ط٢, هجر للطباعة والنشر والتوزيع

(الجيزة – ١٤١٣ هـ).
١٨. الفَرق بين الفِرق وبيان الفِرقة الناجية, أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمّد البغدادي الأسفراييني (المتوفى: ٤٢٩هـ), ط٢, دار الآفاق الجديدة, (بيروت – ١٩٧٧م).
١٩. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها, غالب بن علي عواجي, ط٤, المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر، (جدة – ٢٠٠١م).
٢٠. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ), تحقيق: محمد إبراهيم عبادة, ط١, مكتبة الآداب, (القاهرة – ٢٠٠٤م).
٢١. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, فخر الدين أبو عبد الله محمّد بن عمر الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ), ط٣, دار إحياء التراث العربي, (بيروت – ٢٠١٠م).
٢٢. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة, الندوة العالمية للشباب الإسلامي, ط٤, دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع, (الرياض – ٢٠٠٩م).
٢٣. نفائس الأصول في شرح المحصول, شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ), تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض, ط١, مكتبة نزار مصطفى الباز, (مكة – ١٩٩٥م).
٢٤. نيل الابتهاج بتطريز الديباج, أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر التكروري التنبكتي السوداني (المتوفى: ١٠٣٦هـ), تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة, ط٢, دار الكاتب، (طرابلس – ٢٠٠٠ م).